آثار الحرب التجارية الأمريكية–الصينية على الاقتصاد العالمي

The Effects of the American Chinese Commercial War on the World Economy

بشكر إلهام*

مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي

جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

Ilhem.bechker@univ-annaba.dz

تاريخ الإرسال: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/05/02 تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي آثار الحرب التجارية الأمريكية –الصينية على الاقتصاد الأمريكي، الاقتصاد الصيني و الاقتصاد العالمي؟ حيث أن الهدف الرئيسي منها هو معرفة آثار الحرب التجارية الأمريكية–الصينية على الاقتصاد الأمريكي والصيني من جهة و الاقتصاد العالمي من جهة ثانية، سواء أكانت تلك الآثار إيجابية أو سلبية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب وطبيعة الدراسة. توصلت الدراسة إلى أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية والصين خاسران في جوانب عدة من هاته الحرب، فإنه توجد بعض الدول حققت مكاسب معتبرة وإن كانت على المدى القصير كالمكسيك، البرازيل، الاتحاد الأوربي(رغم الخسائر التي تحققها ألمانيا في سوق السيارات)...إلخ. بالنسبة للدول النامية إذا أرادت تعظيم مكاسبها من هذه الحرب فعليها الدخول في اتفاقيات متعددة الأطراف فيما بينها لتفرض منطقها وشروطها.

الكلمات المفتاحية : الصين ، الولايات المتحدة الأمريكية، تعريفات ورسوم جمركية ،حرب تجارية، آثار.

Abstract:

This study seeks to answer the following problem: What are the effects of the US-China trade war on the US, the Chinese ،and the global economy? Whereas, the main aim of this study is to know the effects of the American Chinese commercial war on the American and Chinese economies on one hand and the world economy on the other hand, whether those effects were positive or negative. A descriptive and an analytical approach was adopted. The study found that if the United States of America and China lost through this war, there are countries that have achieved significant gains and in short term, such as Mexico, Brazil, and the European Union (despite the German losses In the auto market) ... etc. And if the developing countries want to maximize their gains from this war, they must enter into multilateral agreements with each other to impose their logic and conditions.

Key Words: China, USA, Customs Tariffs, Commercial war, Economic war.

JEL Classification : D74, F10 ,F13.

* مرسل المقال: بشكر إلهام *(Ilhem.bechker@univ-annaba.dz)*

المقدمة:

شهد العالم سنوات السبعينات و الثمانينات وفي الفترة الأخيرة من القرن الحادي والعشرين حالات من الحمائية، إذ لجأت البلدان إلى فرض التعريفات الجمركية أو زيادتها على منتجات بعض الدول (الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان مثلا) كما طبقت أيضا القيود الكمية وذلك تحت العديد من الحجج كالأمن الوطني، علاج العجز في الميزان التجاري، محاربة الممارسات الاحتكارية...إلخ. كل تلك الإجراءات كانت لها آثار وخيمة على التجارة الدولية.

وفي سنة 2018، رجعت الممارسات الحمائية للظهور عندما أعلنت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتبادل البلدان التهم فيما بينهما، فبينما ترى الأولى (أي الولايات المتحدة الأمريكية) أن الصين لها ممارسات تجارية غير عادلة وسرقات في مجال حقوق الملكية الفكرية، ترى الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرقل نهضتها سياسيا واقتصاديا. وكما تم تبادل التهم تم تبادل أيضا فرض الرسوم الجمركية على البضائع والخدمات محل التبادل بينهما لتصل إلى مليارات الدولارات. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها التجارية الحمائية إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري و الذي بلغ أكثر من 500 مليار دولار أمريكي، وهو يعتبر أكبر عجز في العالم (من خلال تشجيع المستهلك الأمريكي على استهلاك السلع الأمريكية كون البضائع المستوردة ستصبح أغلى).

أثرت الحرب التجارية بشكل كبير على البلدين من جهة والاقتصاد العالمي (سواء بلدان متقدمة أو نامية) من جهة ثانية وإن كانت درجة التأثر تختلف حسب درجة اندماج البلد في الاقتصاد العالمي و علاقته مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين سياسيا واقتصاديا.

وبما أن الحرب التجارية بين البلدين لازالت مستمرة و عادت للظهور مع بروز جائحة كوفيد 19 فإنه من الصعب تقييم دقيق للأضرار و المكاسب الناتجة عنها سواء على المديين المتوسط و الطويل إلا أنه يمكن عرض بعض نتائجها على الأقل على المدى القصير سواء على الاقتصاد الأمريكي ، الاقتصاد الصيني، و الاقتصاد العالمي و بعض التوقعات التي يراها المختصون.

وعليه ومما سبق عرضه تظهر الإشكالية التالية: **ما هي آثار الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد الأمريكي، الصيني ، و الاقتصاد العالمي؟**

فرضيات البحث:

-يعتبر الاقتصاد الصيني الأكثر تضررا من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

-حققت كل دول العالم خسائر جراء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و إن كان حجم تلك الخسائر تختلف حسب درجة إندماج البلد في الاقتصاد العالمي.

أهمية البحث: تبرز في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين؛

– عرض آثار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سواء أكانت إيجابية أو سلبية على الاقتصاد الأمريكي، الصيني و الاقتصاد العالمي ومختلف التوقعات في هذا المجال؛

–معرفة أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و أبرز مراحلها لحد الساعة.

منهج البحث: تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة الموضوع، حيث تم تناول العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أسباب الحرب التجارية بين البلدين ، أبرز المحطات فيها و آثارها على البلدين و الاقتصاد العالمي وفي سياق ذلك تم تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من العديد من المصادر.

I. العلاقات التجارية الأمريكية – الصينية:

في جانفي 1979 أعادت الولايات المتحدة و الصين العلاقات الدبلوماسية بينهما، ومنذ ذلك الحين زادت التجارة بين البلدين ، ففي جويلية 1979 مثلا وقعتا إتفاقية تجارية ثنائية تضمنت مبدأ الدولة بالرعاية، وفي عام 1980، بلغ إجمالي التجارة بينهما حوالي 4 مليار دولار. وقد احتلت الصين المركز الرابع و العشرين بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، واعتبرت سوق التصدير رقم 16، وأكبر مصدر للواردات (الباجوري، 2018، صفحة 12) ومنذ ذلك الحين (أي سنة 1980)ازدادت المبادلات بين البلدين وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 1:" التجارة السلعية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1980–2017"

بمليارات الدولار

	الواردات الأمريكية	الصادرات الأمريكية	الميزان التجاري
1980	1,1	3,8	2,7+
1990	15,2	4,8	10,4-
2000	100,1	16,3	83,8-
2010	365	91,9	273-
2011	399,4	104,1	295,3-
2012	425,6	110,5	315,1-
2013	440,4	121,7	318,7-
2014	468,5	123,7	344,8-
2015	483,2	115,9	367,3-
2016	462,6	115,6	347-
2017	505,6	130,4	375,5-

المصدر: خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، ص13.

من الجدول أعلاه يتضح زيادة عجز الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة 1990-2017 ما عدا سنة 2016 أين انخفض من – 367,3 مليار دولار إلى -347 مليار دولار لكن يظل ذلك لصالح الصين(هذا العجز التجاري هو من بين الأسباب التي فتحت أبواب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين)، بقي العجز رغم زيادة الصادرات الأمريكية إلى الصين فبعد أن زادت بـ 1 مليار دولار خلال الفترة 1980- 1990 نجدها قد زادت زيادات معتبرة بعد ذلك لتقدر خلال سنة 2017، 130,4 مليار دولار.

تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2018 وصل حجم التجارة بين البلدين إلى 737 مليار دولار منها 179 مليار صادرات أمريكية مقابل 558 مليار دولار واردات من الصين. ينقسم حجم التجارة الكلي بين الدولتين إلى منتجات وخدمات وتتمتع الصين بفائض في الفئتين. وقد بلغ حجم تجارة المنتجات بين الدولتين 660 مليار دولار سنة 2018، منها 120 مليار دولار صادرات أمريكية مقابل واردات من الصين قدرت بـ 539مليار دولار أي هناك فائض بقيمة 419 مليار دولار لصالح الصين.

أما عن حجم تبادل الخدمات بين الدولتين فبلغ سنة 2018، 77 مليار دولار، منها 59 مليار دولار واردات خدمية من الصين مقابل صادرات خدمية أمريكية بلغ مقدارها 18 مليار دولار، أي هناك فائض بقيمة 40 مليار دولار لصالح الصين (المنشاوي، 2019).

وتظهر أهم المنتجات المصدرة و المستوردة من و إلى الولايات المتحدة على النحو التالي:

- **أهم الصادرات الأمريكية:** تظهر الطائرات الحربية بـ 81 مليار دولار، ماكينات بـ 14 مليار دولار، أجهزة إلكترونية 13 مليار دولار، أجهزة طبية بـ 9,8مليار دولار، سيارات بـ 9,4 مليار دولار، منتجات زراعية 9,3 مليار دولار.
- **أهم الواردات الأمريكية من الصين:** أجهزة كهربائية 152 مليار دولار، ماكينات 117مليار دولار، أثاث وملابس 35 مليار دولار، لعب أطفال و أدوات رياضية 27 مليار دولار، منتجات بلاستيكية 19 مليار دولار (المنشاوي، 2019) .

II. أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين:

يرى تقرير نشره صندوق الاستثمار السعودي أن أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين تكمن فيما يلي:

-تآكل تفوق أمريكا العالمي وزيادة العجز التجاري فيها فصادرات الصين إلى الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، تفوق 500 مليار دولار مقابل أكثر من 150 مليار دولار كواردات (الشال ، 2019) ؛

-منذ عام 1999 إلى 2009، فقدت الولايات المتحدة الأمريكية، 6 مليون وظيفة في مجال التصنيع، والذي يعد إلى حد كبير مصدر للعمالة ذات الأجر المرتفع و الإنتاجية العالية لخريجي المدارس الثانوية، ويرجع سبب فقدان تلك الوظائف جزئيا إلى العولمة و تفوق الصين على الولايات المتحدة كأكبر منتج ومصدر في العالم؛

-استثمرت الشركات متعدية الجنسيات أكثر من 2 تريليون دولار في الصين و استفادت من العولمة، بينما لم توفر فرصا كافية للعاملين في بلدهم الأم. في ظل فشل نظام التعليم الأمريكي في رفع مستوى القوى العاملة بما يتماشى مع التقدم التكنولوجي والعولمة (الشال ، 2019)؛

-من بين الأسباب الأخرى التي أدت إلى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين هو ما يراه الرئيس" ترامب" من ممارسات غير عادلة و سرقات في مجال حقوق الملكية الفكرية تمارسها الصين، في حين ترى الأخيرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرقل نهضتها سياسيا واقتصاديا (المنشاوي، 2019) ؛

-يركز "ترامب"، بحسب التقرير، على إعادة انتخابه بينما يحتاج الرئيس الصيني "شي جين بينغ" إلى الحفاظ على زخم النمو مع السعي لتحقيق أهداف طويلة الأجل مثل "حلم الصين" الذي يستهدف بحسب رؤية بينغ "إعادة بعث الأمة الصينية" برفع عجلة الاقتصاد الصيني و الحفاظ على تزايد نسبة النمو؛

III.أبرز المحطات في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الصين:

-08 مارس 2018: فرض الرئيس الأمريكي رسوما بنسبة 25% على واردات الفولاذ و 10% على واردات الألمنيوم من دول عديدة (أبرز المحطات في الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية، 2019) (تقريبا مئة دولة) قصد تقليص العجز التجاري الأمريكي. كانت كلا من كندا و المكسيك معفيتان من الرسوم الجديدة بحكم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا"، لكن منذ شهر ماي انتهى الاعفاء ليضاف البلدين إلى الاقتصاديات المتضررة (Mestiri, 2019, p. 01)؛

-22 مارس2018: وقع الرئيس الأمريكي مذكرة بشأن الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحقيق المادة 301، ووصفه البيت الأبيض بأنه استهداف أي عدوان اقتصادي صيني (الباجوري، 2018)؛

-رد الصين: عشية تطبيق هذه الرسوم، قام الرئيس الأمريكي بتعليق الرسوم الجمركية على الكثير من الدول، ما عدا الصين، وكرد فعل على ذلك قامت الأخيرة بإصدار قائمة تضم 128 سلعة فرضت عليها رسوما تتراوح بين 15و 25% إذا فشلت المفاوضات مع الولايات المتحدة؛

-26 مارس2018: طلبت الصين إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة بشأن المادة 232 من الإجراءات المتعلقة بالصلب والألمنيوم. كما أعلنت في 1 أفريل 2018، أنها رفعت الرسوم بنسبة 15% إلى 25% على 128 منتجا أمريكيا تغطي الواردات من الولايات المتحدة، بما في ذلك منتجات الخنازير، نفايات الألمنيوم والخردة، الفواكه والمكسرات (الباجوري، 2018) ؛

-03 أفريل: نشرت واشنطن لائحة بمنتجات صينية يمكن فرض رسوما عليها، ردا على النقل القسري للتكنولوجيا والملكية الفكرية الأمريكية. ردت بكين بقائمة واردات بالقيمة نفسها(50 مليار دولار)؛

- 09 أفريل: بدأت الصين في قضية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ضد استخدام الولايات المتحدة للتعريفات الجمركية؛

-19 ماي: أعلن البلدان إتفاقا مبدئيا على خفض العجز التجاري الأمريكي بشكل كبير، يؤدي إلى تعليق تهديداتهما باتخاذ تدابير عقابية. وفي الأسابيع التالية، صدرت عن الصين مؤشرات تهدئة (خفض الرسوم الجمركية، رفع القيود، مقترحات شراء بضائع أمريكية)؛

-06 جويلية: بدأ البلدان بسرعة حربا تجارية، عبر فرض رسوم أمريكية على 34 مليار دولار من الواردات الصينية. وفرضت الصين رسوما على بضائع بقيمة 34 مليار دولار أيضا؛

-23 أوت:فرضت الولايات المتحدة رسوما جديدة على منتجات صينية بقيمة 16 مليار دولار، غداة استئناف المحادثات. وفي الصين، بدأ تطبيق رسوم بنسبة 25% تستهدف 16 مليار دولار من البضائع الأمريكية؛

-17 سبتمبر: فرضت واشنطن رسوما جمركية نسبتها 10% على مئتي مليار دولار من الواردات الصينية، وردت بكين برسوم جمركية على سلع أمريكية بستين مليار دولار (المنشاوي، 2019)؛

-01 ديسمبر: أعلن الرئيس الأمريكي ونظيره الصيني على هدنة. فواشنطن كانت قد خططت لرفع الرسوم الجمركية 25% في الأول من جانفي على مئتي مليار دولار من الواردات، علقت هذه الزيادة لمدة تسعين يوما. من جانبها، تعهدت بكين شراء كمية كبيرة من المنتجات الأمريكية، وعلقت لثلاثة أشهر الرسوم الإضافية المفروضة على السيارات و قطع غيارات السيارات الأمريكية و سمحت باستيراد الأرز الأمريكي؛

-10 ماي 2019: أنهت الولايات المتحدة الهدنة و رفعت رسميا من 10% إلى 25 % الرسوم الجمركية على 200 مليار دولار من الواردات الصينية **(المنشاوي، 2019)** ؛

-15 ماي: قام الرئيس الأمريكي بإصدار مرسوما يحظر على شركات الاتصالات الأمريكية شراء معدات من شركات أجنبية اعتبر أنها تمثل خطرا عليها، في إجراء يستهدف شركة هواوي الصينية العملاقة. أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تشتبه بأن الشركة الرائدة عالميا في شبكة الجيل الخامس تتجسس لصالح بكين ووضعتها على قائمة الشركات المحظورة بيعها منتجات التكنولوجيا، إلا بإذن خاص؛

-20 ماي: أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مهلة ثلاثة أشهر قبل تفعيل تلك العقوبات؛

-01جوان :زادت الصين التعريفات الجمركية على المنتجات الأمريكية بقيمة 60 مليار دولار، و أعلنت بكين أنها تعد لائحة سوداء بالشركات الأجنبية غير الموثوق بها؛

-29 جوان: في قمة مجموعة العشرين في أوساكا، أعلن الرئيس الأمريكي و الرئيس الصيني هدنة جديدة في الحرب التجارية، مع تعهد واشنطن عدم فرض رسوم إضافية و إعلانها أن مفاوضات التجارة ستستأنف. تم استئناف المفاوضات هاتفيا ثم في لقاء عقد في 30 و 31 جويلية في شنغهاي؛

-01 أوت: بعدما رأى أن بكين لا تفي بتعهداتها بشراء منتجات زراعية ووقف بيع مادة الفنتانيل التي تعتبر من المخدرات الأكثر فتكا في الولايات المتحدة، أعلن "ترامب" عن فرض رسوم جمركية تبلغ 10% على سلع صينية بقيمة 300 مليار دولار لم تكن قد طالتها الاجراءات العقابية، اعتبارا من 01 سبتمبر؛

-05 أوت: سمحت الصين بخفض سعر عملتها الذي تراجع إلى أقل من العتبة البالغة 7 يوان للدولار الواحد، وهو الأدنى منذ 11 عاما. وتتهم الولايات المتحدة الصين بالتلاعب بعملتها لدعم صادراتها، لكن الأخيرة تنفي ذلك. كما قامت الشركات الصينية بوقف شراء منتجات زراعية أمريكية؛

-13 أوت: قرر الرئيس الأمريكي تأجيل تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة بنسبة 10% على منتجات إستهلاكية كان مقررا في الأول من سبتمبر، إلى 15 ديسمبر وذلك تجنبا لارتفاع في الأسعار؛

-23 أوت: إجراءات إنتقامية صينية: أعلنت بكين عن فرض رسوم جمركية على منتجات أمريكية بقيمة 75 مليار دولار. رد "دونالد ترامب" بدعوة الشركات الأمريكية على ايجاد بدائل لإنتاجها في الصين. كما قررت الولايات المتحدة أن تزيد اعتبارا من الفاتح من أكتوبر الرسوم الجمركية لتصبح 30% بدلا من 25%، على سلع صينية بقيمة 250 مليار دولار. وكان مبرمج أن تفرض على السلع المتبقية و المستوردة من الصين التي تبلغ قيمتها 300 مليار دولار رسوما نسبتها 15% بدلا من 10%، اعتبارا من سبتمبر. استثنى من ذلك السلع ذات الاستهلاك الواسع التي كان من المفترض أن تفرض عليها رسوما اعتبارا من 15 ديسمبر (أبرز المحطات في الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية، 2019)؛

- تجدر الإشارة أنه في أوت أيضا أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية الصين في القائمة السوداء للدول التي تتلاعب بقيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي لكن لم تلبث حتى أزالتها من القائمة حيث ذكرت وزارة الخزانة الأمريكية، في تقريرها النصف السنوي إلى الكونجرس الأمريكي، أن قيمة اليوان الصيني قد تعززت، وأن الصين لم تعد تتلاعب بتخفيض سعر عملتها من أجل تعزيز صادراتها (العين الإخبارية)؛

- في 15 ديسمبر 2019: كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنوي فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية. لكن قبل ذلك الموعد بيومين أعلن الجانبان التوصل إلى اتفاق جزئي. بموجب ذلك الاتفاق، تخفض واشنطن إلى النصف الرسوم الجمركية المفروضة حاليا، وفي المقابل تشتري بكين منتجات أمريكية أكثر، لاسيما مواد زراعية. كما أن الاتفاق ينظم التعامل مع الملكية الفكرية، ويتطرق إلى القطاع المالي وقضايا النقد؛

- في ظل جائحة كوفيد -19 تواصل التصعيد، في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الصين ، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إتهمتها بتصنيع الفيروس ونشره في العالم، وهددتها بفرض عقوبات إقتصادية عليها ورفع قضايا عليها للحصول على تعويضات ، في حين ترد الصين أن الولايات المتحدة هي سبب إنتشار الفيروس في الصين لأنها أرسلت جنودا أمريكيين إلى مدينة ووهان وكانوا يحملون الفيروس.

IV. آثار الحرب الأمريكية – الصينية:

1. على الاقتصاد الأمريكي:

تفيد دراستان أكاديميتان نشرتا في شهر مارس من السنة الماضية إلى أن الشركات الأمريكية و المستهلكون (خاصة المزارعون و العمال) هم من دفعوا تقريبا التكلفة الكاملة للرسوم الجمركية التي فرضتها أمريكا على الواردات من الصين، وغيرها من دول العالم. فالرسوم التي فرضت على شريحة كبيرة من الواردات بدءا بالصلب، الغسالات...إلخ

كلفت الشركات الأمريكية و المستهلكون 3 مليار دولار في الشهر في صورة تكاليف ضريبية إضافية. يضاف إلى ذلك مليار و 400مليون دولار خسائر في إنخفاض الطلب (من الخاسر في الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة، 2019).كما يتوقع أنه سيتضرر مستوردو المنتجات الوسيطة الذين يستوردون قطعا ومكونات من الصين؛

– منذ اتخاذ التدابير الأولى في بداية 2018 فإن الرسوم الجمركية الإضافية أخضعت على حوالي 900 مليون دولار من القيمة المضافة الأمريكية وتم دمجها في الواردات. كذلك ستعاني الصادرات الأمريكية مستقبلا من فقدان قدرتها التنافسية لأن تكلفة الانتاج سترتفع في الصناعات التي تستخدم كمدخلات السلع المستوردة الخاضعة للرسوم الجمركية (Bellora & Fontagné, 2019, p. 01) ؛

– في تصريح له يرى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أنه على الشركات الأمريكية التي تستورد من الصين تغيير وجهتها لدول أخرى كفيتنام مثلا، أو أن تشتري بضائعها من المصانع الأمريكية. في حين يرى الكثير من المختصين أن الأمر ليس بهذه السهولة وسيستغرق وقتا طويلا وتكلفة أكثر في نهاية المطاف للعديد من الأسباب (منها أن الصين تملك ميزة تنافسية في العديد من السلع لا تمتلكها غيرها من الدول)؛

– ستعيد الصين العمل بتعريفة جمركية مقدارها 25% على السيارات المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كانت قد ألغتها في وقت سابق من العام الفارط كبادرة على حسن النوايا(عندما كانت تتفاوض مع الولايات المتحدة حول اتفاقية تجارية مشتركة). وقال ممثل مصنعي السيارات في الولايات المتحدة، "جون بوزيلا "أنه "عندما فرضت الحكومة الصينية هذه الرسوم لأول مرة سنة 2017، تراجعت الصادرات الأمريكية من السيارات بنسبة 50%" . (الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الصين في 300 كلمة، 2019)؛

– عرف الاقتصاد الأمريكي تباطؤا رغم أن مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون التجارية "بيتر نافارو" يرجع الأمر إلى خطأ من الاحتياطي الفدرالي حيث يرى "أنه كان على البنك أن يخفض سعر الفائدة أكثر لتحفيز النمو"؛

–هبط مؤشر داوجونز الصناعي شهر أوت إلى مستوى 25629 نقطة بعد أن فقد حوالي 623نقطة بخسارة بلغت 2,37%. كما تراجع مؤشر S&P500 إلى 2847 نقطة بخسائر بلغت 2,5% مع هبوط مماثل لناسداك للصناعات التكنولوجية الثقيلة إلى 7751 نقطة (الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الصين في 300 كلمة، 2019)؛

– من المتوقع أن الاجراءات التي اتخذها الرئيس الأمريكي ستسبب خسائر للبلدين إذ ستبلغ الخسائر التي ستتحملها الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل 62 مليار دولار مقابل 91 مليار دولار ستتحملها الصين، وذلك بسبب التداخل الدولي لسلاسل القيمة (Bellora & Fontagné, 2019, p. 01)؛

– إذا كانت الحواجز الجمركية تجعل من الممكن حماية الصناعة من المنافسة الأجنبية، فإن ذلك لا يتم بدون أضرار جانبية، فالحمائية لها آثار ضارة على الأعوان الاقتصاديين وذلك على النحو التالي: ارتفاع أسعار المستهلكون مما

يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين و ارتفاع أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى زيادة تكاليف إنتاج الصناعات الأخرى، و إنخفاض أرباحها (Wibaux, 2018, p. 06) ؛

– يمكن للحرب التجارية أن تجعل الكل خاسر وهو الحال في قطاع الغذاء (بخسائر محدودة)، في قطاع المركبات تكون الخسائر كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية (– 2,3%، بإنخفاض قدره 4 مليار دولار). في قطاع السيارات، تتأثر القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية بشدة بسبب إرتفاع أسعار الصلب والألمنيوم، وكذلك المكونات المستوردة من الصين؛

– تضررت البذور الزيتية التي تنتجها الولايات المتحدة نتيجة التدابير الإنتقامية الصينية (إنخفضت القيمة المضافة الأمريكية بـ 10,5% أي 6,5 مليار دولار وهي نفس المكاسب التي ستجنيها في قطاع الصلب). ستتضرر أيضا كلا من منتجات الحبوب، الفواكه والخضروات؛

– من بين القطاعات الصناعية تتأثر المواد الكيميائية بانخفاض يقدر بـ 1,9% من القيمة المضافة وهو ما يمثل أكثر من 10 مليار دولار. تنطبق نفس الملاحظة على صناعة معدات النقل الأمريكية(بخلاف السيارات) و التي ستعاني من ارتفاع تكلفة المدخلات وتنخفض القيمة المضافة فيها ب5,3 مليار دولار (Bellora & Fontagné, 2019, p. 04)؛

– استهدفت الضرائب الصينية الجديدة أساسا الغذاء مثل لحوم البقر، لحم الخنزير، سوق فول الصويا (Mestiri, 2019)، حيث تعد الصين أكبر مستورد لفول الصويا في العالم و الولايات المتحدة هي الدولة الرئيسية الموردة لها. تستورد الصين ثلثي الحصص التي يتم تسويقها في السوق و بالتالي فإن ردات فعلها تؤثر بشكل كبير على الأسعار الدولية لفول الصويا. في الولايات المتحدة بلغ سعر البذور في جويلية 2018 أدنى سعر له منذ 9 سنوات. للتعامل مع إنخفاض سعر السوق في الولايات المتحدة وتأثير التعريفات الجمركية في الصين، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم 12 مليار دولار كدعم لمنتجي الصويا المتضررين من إنخفاض الأسعار؛

– يستمر احتمال حدوث ركود في الولايات المتحدة، ويعود ذلك أساسا إلى حالة الشكوك الناجمة عن الحرب التجارية المتصاعدة (الشال ، 2019).

2. على الاقتصاد الصيني:

– لا تزال الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد زادت صادراتها في سنة 2018 بنسبة 7% لكن صادراتها للولايات المتحدة انخفضت بنسبة 9% في الربع الأول من 2019 وهو ما يظهر أن آثار الحرب التجارية مع الولايات المتحدة قد بدأت بالظهور؛

–بدأت بكين بتشجيع إنتاج فول الصويا في المحافظات الشمالية من خلال تقديم الإعانات للمزارعين. في نفس الوقت، أطلقت الحكومة الصينية حملة إعلانية للحد من إستهلاك اللحوم بحجة الحفاظ على الصحة و حماية للبيئة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن فول الصويا يستخدم كعلف لإنتاج اللحوم. هذا الإرتفاع في سعره قد غير من

تكاليف الإنتاج. الإجراءات التي اتخذتها القوى الاقتصادية الرائدة في سوق الصويا تهدف إلى تخفيض آثار هذه الحرب على الجهات الفاعلة في القطاع على المدى القصير؛

– ردا على تدابير المعاملة بالمثل التي تطبقها الصين على الصلب والألمنيوم قررت الولايات المتحدة فرض 25% من الرسوم الجمركية الإضافية على 50 مليار دولار من الواردات الصينية منذ بداية جوان 2018 (Mestiri, 2019)

–انسحب بعض مصدري البضائع القابلة للاستبدال من الأسواق الصينية، مع بدء استيراد شركات أمريكية من أماكن أخرى. أما الذين يبيعون بضائع متباينة فلم يخفضوا أسعارهم لأن المستوردين الأمريكيين يعتمدون عليهم بشدة (BBC, 2019) ؛

–كلفت الرسوم الجمركية الصين ما قيمته 35 مليار دولار في النصف الأول من عام 2019. وشهدت شركاتها إنخفاض صادرات المنتجات المستهدفة بمقدار الربع مقارنة بالفترة نفسها في المتوسط، مع تأثر منافسين آخرين خاصة تايوان ببعض الركود (4,2 مليار دولار في النصف الأول من عام 2019) (News Un، 2019)؛

–اضطرت الشركات الصينية المستهدفة بالرسوم الجمركية تخفيض أسعارها(8% في المتوسط) لتظل قادرة على المنافسة (Koller, 2019) ؛

–تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 300 %في الآونة الأخيرة ؛

–على الرغم من أن نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين لا يزال أعلى من 6 %، إلا أن جودة النمو تدهورت بسبب الحرب التجارية. والولايات المتحدة هي أكبر سوق تصدير للصين، حيث تشكل 19.2 % من إجمالي صادراتها في عام 2018، والتي انخفضت إلى الولايات المتحدة بنسبة 9.2 %في النصف الأول من عام 2019 مقارنة بالعام الماضي، بينما انخفض إجمالي الصادرات الصينية بنسبة 0.4 % (الشال ، 2019)؛

–يعد قطاع التصنيع الصيني الأكثر تضررا بما في ذلك صناعة أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الآلات المكتبية، ومعدات الاتصالات، حيث انخفضت الصادرات الصينية بمقدار 15 مليار دولار. ويشير تقرير الأونكتاد إلى أن الصناعات الأخرى التي انخفضت تشمل المواد الكيميائية و الأثاث و الأجهزة الدقيقة و الآلات الكهربائية (News Un، 2019)؛

– إن المنتجات الرئيسية المستوردة و المستهدفة بالتعريفات الأمريكية هي أجهزة الكمبيوتر، المكونات الإلكترونية، الآلات الزراعية (Mestiri, 2019) ؛

– من بين الصادرات الصينية يحتمل أن يكون قطاع الالكترونيات أكثر القطاعات تضررا: 167 مليار دولار كصادرات ستواجه متوسط رسوم جمركية انتقل من 0,3 % إلى 9,3% ثم تأتي السلع الرأسمالية بزيادة تقدر بـ 11,7 نقطة مئوية من التعريفات الجمركية التي طبقتها الولايات المتحدة على 103 مليار دولار من الصادرات الصينية. من الجانب الأمريكي فإن قطاع السيارات هو الأكثر تضررا ، فالحقوق الجمركية ترتفع بـ .12 نقطة مئوية على 15 مليار دولار أمريكي من الصادرات الأمريكية نحو الصين مع الثمن الباهظ الذي تدفعه المصانع الألمانية

الموجودة في الولايات المتحدة. المعدات، المعادن غير الحديدية و البذور الزيتية هي القطاعات الأمريكية الأخرى التي تأثرت بشدة بالأعمال الإنتقامية الصينية؛

– إن الحرب لا تخلق القيمة، لذلك لن يكسب الجميع في وقت واحد، فما تكسبه الولايات المتحدة الأمريكية تخسره الصين والعكس صحيح ففي قطاع الالكترونيات، تنخفض القيمة المضافة بـ 9% في حين تربح الولايات المتحدة 7%. من حيث القيمة وعلى المدى البعيد ترتفع الخسائر التي ستتكبدها الصين في القطاع لتصل إلى 40 مليار دولار، أما مكاسب الولايات المتحدة فلن تتعدى 4,2 مليار دولار. في قطاع الصلب فإن مكاسب الولايات المتحدة معتبرة أيضا (+11% من القيمة المضافة، أي بزيادة قدرها 8,5 مليار دولار)، لكن التأثير على الصين لا يكاد أن يذكر (حتى لو تم الأخذ بعين الإعتبار التدابير الحمائية الأوربية) ولقد تم إستبعاد الصين فعلا قبل الحرب التجارية من سوق الصلب الأمريكي بفعل إجراءات مكافحة الإغراق، والتدابير الجديدة لها آثار ضعيفة. كذلك فإن قطاع السلع الرأسمالية و المنتجات المعدنية سيتيحان للولايات المتحدة الأمريكية مكاسب بسيطة وخسائر قليلة للصين (Bellora & Fontagné, 2019, p. 04) ؛

–يرى التقرير الذي نشره صندوق الاستثمار السعودي أن الولايات المتحدة هي المعتدية ولديها المزيد من الأدوات من حيث حجم الواردات لفرض الرسوم الجمركية، وأنواع مختلفة من التدابير غير التعريفية (مثل تقييد الإمدادات لشركة هواوي الصينية) لنشرها (الشال ، 2019).

3. على الاقتصاد العالمي:

– إذا انتشرت حرب التعريفات يتوقع الاقتصاديون أن صناعة السيارات الألمانية ستتضرر مع إنخفاض في قيمتها المضافة بـ2,4 مليار دولار. رغم أن هذه الصناعة لن تعاني في فرنسا، لعدة أسباب، فمن جهة ستكون هناك خسائر مباشرة في الحصة السوقية الألمانية في السوق الأمريكي بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية. من ناحية أخرى السيارات المجمعة في الولايات المتحدة من طرف المنتجين الألمان لتصديرها إلى الإتحاد الأوربي ستتأثر بالإجراءات الإنتقامية التي يفرضها هذا الأخير. القناة الثانية التي يتم بها التأثير هو ما ستستورده ألمانيا من أجزاء و مكونات أمريكية و التي ستتأثر بالإجراءات الإنتقامية الأوربية. في المقابل فإن شركات صناعة السيارات في فرنسا ستستعيد حصتها في السوق الذي خسرته ألمانيا في أوربا ,(Bellora & Fontagné, 2019, p. 04) إذا اختارت الدول الهدنة بدلا من فتح جبهات إنتقامية، فإن الآثار ستكون محدودة، لن يسجل القطاع الصناعي في ألمانيا و فرنسا تباينا كبيرا في القيمة المضافة بأكثر من 0,5مليار دولار، بإستثناء قطاع السلع الرأسمالية في ألمانيا(2 مليار دولار)؛

–تؤكد بعض الدراسات على التأثير الضار للحروب التجارية على الاقتصاديات التي تتشابك بشدة داخل سلاسل القيمة. إن إرتفاع أسعار الاستهلاكات الوسيطة سيخفض تنافسية الصناعات في المصب. على العكس من ذلك فإنه عند فرض رسوم جمركية على واردات البضائع النهائية سيضر بالصناعات الوطنية عند المنبع والتي توفر المكونات الضرورية لتجميع هذه البضائع في الخارج. في الحروب التعريفية فإن الآثار غير المباشرة تؤثر بشكل كبير على البلدان التي تحمي نفسها خاصة وأن سلاسل القيمة معقدة جدا؛

-قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض التعريفات الجمركية على الألمنيوم والصلب فتضررت العديد من البلدان وكان أكثرها تأثرا 4 بلدان أمريكية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول02 : "التدفقات التجارية للبلدان المصدرة للحديد و الألمنيوم للولايات المتحدة في 2017"

الحديد			الألمنيوم		
الترتيب	البلدان	القيمة بمليار دولار	الترتيب	البلد	القيمة بمليار دولار
01	كندا	5178	**01**	كندا	7161
02	كوريا الجنوبية	2787	**02**	الصين	2394
03	المكسيك	2494	**03**	روسيا	1577
04	البرازيل	2450	**04**	الامارات العربية المتحدة	1389
05	اليابان	1659	**05**	البحرين	585
06	ألمانيا	1525	**06**	الأرجنتين	548
07	روسيا	1431	**07**	المكسيك	517
08	تايوان	1264	**08**	ألمانيا	437
09	تركيا	1192	**09**	الهند	408
10	الصين	1009	**10**	جنوب إفريقيا	342

Source : Mestiri, R,(2019), Guerre commerciale Chine/Etats-unis nouveau contexte du marché mondial du soja, p02.

كانت كندا من بين الدول الأكثر تضررا فهي مصدر أول للحديد و الألمنيوم، في حين تحتل المكسيك المرتبة الثالثة في الحديد و المرتبة السابعة في الألمنيوم. أما البرازيل فهي تحتل المرتبة الرابعة بالنسبة للحديد واحتلت الأرجنتين المرتبة السادسة في تصدير الألمنيوم. بسبب أهمية هذه التجارة بين البلدان و الآثار الاجتماعية و الاقتصادية المتعلقة بهذه الصناعات فإن هذه الحواجز التعريفية سيكون لها تأثير عميق على اقتصاديات البلدان سابقة الذكر؛

-كرد فعل للتدابير الحمائية التي تبنتها إدارة ترامب قامت العديد من البلدان بفرض تعريفات جمركية على البضائع الأمريكية المستوردة فمثلا قامت كندا منذ 1جويلية 2018 بفرض تعريفات جمركية قد تصل إلى 12,8 مليار دولار على المنتجات الأمريكية. بالنسبة للإتحاد الأوربي و المكسيك، فإن التعريفات تصل إلى 3,3 و 3 مليار على التوالي؛

- حسب مسؤولون في صندوق النقد الدولي فإن الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية تشكل مصدرا كبيرا للمخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي، مع تأثيرات حقيقية على الأسواق الناشئة. وحسب مدير إدارة أسواق النقد و المال لدى صندوق النقد الدولي،" توبياس أدريان"، فإن الحرب التجارية بين البلدين أثرت بشكل كبير على الأسواق المالية على مدى العامين الماضيين .كما يرى مسؤولون آخرون لدى صندوق النقد الدولي أن تأثير النزاع ربما يمتد إلى الاقتصاديات الأصغر، و أن تلك الحرب هي مصدر كبير للضبابية والمخاطر (CNBC Arabia, 2019)

– في خضم التهديدات المتبادلة بين أمريكا والصين بفرض رسوم جمركية متبادلة على البضائع، يسير نمو الطلب العالمي على النفط بأبطأ وتيرة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، مما سيؤدي إلى تراجع أسعار النفط (حسين، 2019)؛

–إن السياسة التجارية العدوانية تزيد من التوترات الاقتصادية بين القوى الاقتصادية العظمى. فبعد الإعلان عن فرض الضرائب، كانت ردة فعل الشركاء التجاريين للولايات المتحدة عنيفة جدا. فبعد أن لاحظوا أن مصالحهم مهددة حذرت كندا، المكسيك،وحتى الاتحاد الأوربي الولايات المتحدة أنهم سيتخذون إجراءات سريعة، وسيشتكونها لدى المنظمة العالمية للتجارة. هذا التبادل للتهديدات أدى إلى إثارة المخاوف من حرب تجارية جديدة؛

–يشير بعض الاقتصاديين إلى احتمال وجود "حرب عملات"، تهديد الصين بخفض قيمة عملتها كرد فعل على الإجراءات الحمائية سيكون له تأثير كبير على النظام الاقتصادي العالمي، كما أن التأثير على توازن التجارة الدولية لا يمكن إهماله. علاوة على ذلك، فإن القرارات سابقة الذكر لها تأثير على العملة الأمريكية فالدولار يتأثر بكل إعلان حمائية لرئيس الولايات المتحدة، والتي تميل للارتفاع، فهذه العملة هي حجر الزاوية في النظام النقدي الدولي؛

–تعاني السياسة التجارية لـ"دونالد ترامب" من العديد من التناقضات فالولايات المتحدة كانت في حالة جيدة، ففي ديسمبر 2017، كان معدل البطالة فيها 4,1 %، و 3,3% في قطاع الصناعات التحويلية. و بالتالي فإن حجة حماية الاقتصاد الأمريكي هي حجة واهية لتطبيق هذه السياسة. كذلك للحد من تأثير المنافسة الدولية على اقتصادها، فإن الإدارة الأمريكية لجأت للتعريفات الجمركية التي طبقت على كل الشركاء التجاريين لها. فمثلا بالنسبة للصلب والألمنيوم، فإن الولايات المتحدة فرضت ضرائب على المنتجات التي تأتي أساسا من حلفائها الاقتصاديين. حسب الأرقام الأخيرة، فإن المنتجات الصينية لا تمثل سوى 2% من الصلب و الألمنيوم الذي تستورده الولايات المتحدة، مقابل 16%من كندا، 13 %من البرازيل، 10 %من البرازيل، المكسيك 9% (Wibaux, 2018, p. 06)؛

– ويقدر محللو الأنكتاد أنه من بين 250 مليار دولار من الصادرات الصينية الخاضعة للتعريفات الأمريكية، فإنه حوالي 82% سوف تلتقطها شركات في بلدان أخرى، وحوالي 12% سوف تحتفظ بها الشركات الصينية، و 6% سوف تحصل عليها الشركات الأمريكية. وبالمثل، من بين 110 مليار دولار من الصادرات الأمريكية الخاضعة للتعريفة الصينية، سيتم الاستحواذ على حوالي 85% من قبل شركات في بلدان أخرى، وستبقي الشركات الأمريكية على أقل من 10%، في حين أن الشركات الصينية سوف تستحوذ على حوالي 5 % فقط. و السبب بسيط هو أن التعريفات الثنائية تزيد من التنافسية العالمية للشركات العاملة في البلدان التي لا تتأثر مباشرة بهذه التعريفات، وسينعكس هذا في هيكل الواردات و الصادرات في جميع أنحاء العالم (UNCTAD, 2019)؛

– قد تحصل بلدان كثيرة في شرق آسيا على دفعة لاقتصادها نتيجة الاختلاف التجاري داخل كل بلد خارج منطقة الولايات المتحدة والصين، وسوف تستفيد المناطق القوية في صادرات الصناعات التحويلية أكثر من غيرها، فعلى سبيل المثال، بينانغ في ماليزيا ولانسي سومي في فنلندا (الشال ، 2019) ؛

-البلدان التي يجب أن تستفيد من التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين هي تلك الأكثر تنافسية ولديها القدرة الاقتصادية لتحل محل الشركات الأمريكية و الصينية. فالصادرات من الاتحاد الأوربي هي تلك من المرجح أن تزيد أكثر، حيث ستستحوذ تلك البلدان على حوالي 70 مليار دولار من التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة و الصين(50 مليار دولار من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية و 20 مليار دولار من الصادرات الأمريكية إلى الصين)، ومن المتوقع أن تستفيد اليابان، المكسيك، كندا بأكثر من 20 مليار دولار كصادرات إضافية. على الرغم من أن هذه الأرقام لا تمثل حصة كبيرة من التجارة العالمية -و التي بلغت حوالي 17 تريليون دولار سنة 2017- فإنه بالنسبة للكثير من البلدان، تمثل حصة كبيرة من صادراتها. على سبيل المثال، تمثل التجارة التي تبلغ قيمتها 27 مليار دولار بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و التي ستحصل عليها المكسيك حصة كبيرة من إجمالي صادراتها(حوالي 6%). من المتوقع أيضا حدوث آثار كبيرة على مستوى صادرات كلا من أستراليا، البرازيل، الهند، الفلبين، باكستان، و فيتنام. ومع ذلك تبرز الدراسة أنه حتى بالنسبة للبلدان التي من المتوقع أن تزيد صادراتها في هذه الحرب التجارية، فإن النتائج لن تكون كلها إيجابية، وسوق الصويا أبرز مثال على ذلك. فلقد أدت التعريفات الجمركية على فول الصويا التي تصدره الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين إلى تشويه التجارة وذلك لصالح العديد من الدول المصدرة، خاصة البرازيل، التي صارت فجأة المزود الرئيسي للصين بمنتوج الصويا. لكن نظرا لعدم وضوح مستوى الرسوم الجمركية و مدتها، فإن المنتجين البرازيليين يترددون في اتخاذ قرارات استثمارية قد تكون غير مربحة إذا تم تعليق تطبيق الرسوم الجمركية. بالإضافة إلى ذلك، وفي القطاعات التي يعتبر فيها فول الصويا من المدخلات- إنتاج الأعلاف الحيوانية- من المؤكد أن تفقد الشركات البرازيلية تنافسيتها بسبب إرتفاع الأسعار التي يغذيها الطلب الصيني على فول الصويا البرازيلي؛

- في الحين الذي ستشهد فيه بعض البلدان زيادة حادة في صادراتها، من المرجح أن تسيطر التأثيرات السلبية على الصعيد العالمي الذي لازال هشا. فغالبا ما يصاحب التباطؤ الاقتصادي اضطرابات في الأسعار في أسواق السلع و الأسواق المالية والعملات، وكل ذلك سيكون له آثار هامة على البلدان النامية. ويظل أحد المخاوف الرئيسية هو خطر تصاعد التوترات التجارية لتصبح حروب في سوق العملات، مما يُصَعِّب سداد الديون بالدولار؛

- قد تتجه دول أخرى إلى السياسات الحمائية في جميع أنحاء العالم، وبما أن هذه السياسات تضر عموما بأضعف البلدان أكثر من غيرها، فإن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بشكل جيد قادر على نزع فتيل الدوافع الحمائية و الحفاظ على وصول البلدان الفقيرة إلى الأسواق هو أمر هام و أساسي؛

- في اقتصاد عالمي مترابط، تأثير الدومينو الذي خلقه عمالقة التجارة، قادر أن يتجاوز البلدان و القطاعات المستهدفة فزيادة الرسوم لا تؤثر سلبا فقط على مُجَمّع المنتوج، لكن أيضا على الموردين على طول سلسلة الإنتاج. على سبيل المثال فإنه من المرجح أن يكون ارتفاع حجم الصادرات الصينية التي تأثرت بالتعريفات الجمركية يمكن أن يمس سلاسل القيمة في شرق آسيا، حيث قدرت الأونكتاد أنها قد تنخفض بنحو 160 مليار دولار ؛

التدابير الحمائية التي تم تنفيذها أو الإعلان عنها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية زادت من خطر نشوب حرب عالمية تجارية. إن التقييم للآثار الاقتصادية الكلية على المدى القصير لرفع التعريفات الجمركية على المستوى الدولي من خلال نموذج نقدي ومالي عالمي متكامل لصندوق النقد الدولي(Global integrated monetary and fiscal model GIMF) يأخذ بعين الاعتبار القنوات المباشرة (رفع الحقوق الجمركية) و غير المباشرة (إنخفاض الإنتاجية، زيادة تكاليف التمويل وزيادة عدم اليقين). إن زيادة الحقوق الجمركية بعشرة نقاط مئوية على المستوى العالمي يمكن أن يخفض من الناتج المحلي العالمي بحوالي 2% في وقت الصدمة و حوالي 3% بعد عامين؛ ففي مقال لـ"بول كروغمان" نشره في جريدة "New York Times" يرى أن زيادة واسعة في الرسوم الجمركية بين 30 و 60 نقطة مئوية سيؤدي على المدى البعيد إلى انخفاض في حجم الناتج المحلي الاجمالي العالمي من 2 إلى3 %، وهو ما توصل إليه مجلس التحليل الاقتصادي (Conseil d'analyse économique CAE) تقريبا حيث يرى أن زيادة بـ 60 نقطة مئوية في الرسوم الجمركية على المستوى العالمي تؤدي على المدى البعيد إلى إنخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الكبيرة تتراوح بين 3% و 4% ؛

– استجابة للضغوط التضخمية، تشدد البنوك المركزية سياستها النقدية، مما يزيد من سعر الفائدة الحقيقي، هذا يساهم في انخفاض طلب الشركات على رأس المال و يقلل من الاستثمار و الاستهلاك، إضافة إلى إنخفاض الطلب المحلي (Berthou , 2018, pp. 02-03)؛

–إنخفاض الإنتاجية المرتبط بإعادة توزيع عوامل الإنتاج بطريقة غير فعالة بين الشركات؛

–هناك بعض البلدان استفادت من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بفضل نقل أو تحويل الانتاج للمنتجات الصينية الخاضعة للضريبة. وأهم تلك البلدان تايوان (التي توصف على أنها مقاطعة صينية في وثائق الأمم المتحدة). في الربع الأول استفادت الجزيرة من مكاسب تصدير إلى الولايات المتحدة بحوالي 4 مليار دولار. وتتوقع الأونكتاد أن أوربا ستكون أكبر مستفيد من الحرب التجارية، لكن الأمر ليس كذلك، حيث يظهر التأثير محدودا.أما المستفيدون الآخرون فهم: المكسيك، فيتنام، كوريا الجنوبية وكندا. بالنسبة للأونكتاد، فإن هذه المكاسب غير المتكررة لا تعوض عن التأثير الكلي و السلبي على الاقتصاد العالمي (Koller, 2019). بالنسبة للبلدان الإفريقية فإنها لم تحظى إلا بفوائد ضئيلة ؛

– تريد الولايات المتحدة إنهاء أو على الأقل إضعاف المنظمة العالمية للتجارة وجعلها عاجزة، رغم أن الأخيرة ضعفت فعلا بسبب فشل جولة الدوحة، وتجاوزها العديد من المعاهدات التجارية الثنائية والإقليمية. كذلك الحرب التجارية غير مبررة فالاقتصاد الأمريكي يشهد تشغيل تام، مع معدل بطالة أقل من 4% و معدل نمو أكثر من 3% (Siroen, 2018, p. 100)؛

–إن دول أمريكا اللاتينية هي التي استفادت من زيادة الأسعار الدولية لفول الصويا. حيث أصبحت البرازيل أكبر مصدر لها إلى الصين مكان الولايات المتحدة ، لكنها في نفس الوقت تحولت للإستيراد تدريجيا فقد بدأت بإستيراد وجبات الصويا من الأرجنتين و باراغواي لتلبية إحتياجاتها الداخلية وخاصة الأعلاف الحيوانية. ويرى وزير الزراعة

البرازيلي "Blairo Mogg" أن هذا الأمر سيخلق مشكل على المدى المتوسط و البعيد لمنتجات أخرى، بما في ذلك لحوم البقر، فالبرازيل واحدة من أهم المنتجين له في العالم، فالتصدير القوي لفول الصويا البرازيلي يمكن أن يؤثر سلبا على إنتاج اللحوم. يمكن أن تستفيد أوربا من انخفاض أسعار فول الصويا الأمريكي فالتقارب بين الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات المتعلقة بالتعريفات الجمركية لأكبر دليل على ذلك. في الواقع وفي الآونة الأخيرة إجتماع رئيس المفوضية الأوربية "Jean-Claude Juncker "و رئيس الولايات المتحدة، نتج عنه إصدار بيان مشترك وافق عليه الطرفين يحتوي على إلتزام خاص بفول الصويا(Mestiri, 2019) ؛

-يرى التقرير الذي نشره صندوق الاستثمار السعودي أن أثر الحرب التجارية متفاوت إلى حد كبير بين مختلف البلدان والقطاعات، ويستفيد من الاختلاف التجاري بعض البلدان المجاورة للصين، حيث بلغ معدل النمو في الفيتنام 6.7 % في الربع الثاني من عام 2019، مدعوما بالمعالجة والتصنيع الموجهين نحو التصدير، والذي زاد بنسبة تزيد على 9 % (الشال ، 2019)؛

-هبطت مؤشرات بعض أسواق مال عربية متأثرة بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين هته البلدان هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات، بورصة الكويت، بورصة قطر، بورصة الأردن، وتراجعت بورصة مسقط (عربي 21).

الخاتمة:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين المدافعين عن تحرير التجارة الدولية، ولطالما تغنت بفوائدها، لكن منذ أن تضرر إقتصادها بفعل العولمة، والصعود القوي للصين على المستوى الدولي راحت تمارس سياستها الحمائية والتي وصفت بالعدوانية. فمنذ بداية سنة 2018، إتخذت الإدارة الأمريكية العديد من التدابير التي تحد من وارداتها سواء مع شركائها في النافتا، أو باقي البلدان الأخرى وكانت الصين أبرزها ، كما انسحبت من معاهدة التجارة الحرة العابرة للمحيط الهادئ. وكانت حججها أنها تريد حماية الأمن الوطني و مواجهة العجز في الميزان التجاري من جهة ومحاربة التصرفات غير العادلة والتي ترى أن الصين تمارسها ضد الولايات المتحدة وحققت من ورائها مكاسب. في حين ترى الصين أن الولايات المتحدة من خلال تلك الاجراءات تريد الحد من تقدمها ونهضتها على المستوى الدولي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

ردا على ذلك اختلفت ردات فعل البلدان فمنها من اتخذ موقف المحايد ومنها من رد بتهديدات انتقامية. وبما أن الصين أكثر الدول المستهدفة من الرسوم الجمركية فقد قامت بفرض الرسوم الجمركية على الكثير من السلع والخدمات الأمريكية(كبذور الصويا، اللحوم) واشتكت الولايات المتحدة للمنظمة العالمية للتجارة. ..إلخ من الاجراءات الانتقامية.

ومما جاء في بحثنا هذا، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– كان الهدف الرئيسي للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين محاولة عرقة التقدم الصيني خاصة في ظل تراجع أهمية الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي و مواجهة اقتصادها للعديد من التحديات (زيادة عجز الميزان التجاري، زيادة البطالة ...إلخ) وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

–كانت نتيجة الحرب وخيمة على طرفي الصراع و إن كانت بعض الدراسات ترى أن الاقتصاد الصيني الأكثر تضررا خاصة قطاعه الصناعي، فما تخسره الولايات المتحدة الأمريكية تربحه الصين و العكس صحيح.

واعتبر الباحثون أن الاقتصاد الصيني سيأخذ ضربة أكبر من الاقتصاد الأمريكي حيث أن هذه الأخيرة لديها المزيد من الأدوات من حيث حجم الواردات لفرض الرسوم الجمركية و أدوات أخرى من التدابير غير التعريفية (مثل تقييد الإمدادات لشركة هواوي الصينية) لنشرها. كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي في الصين قد تباطء وأن جودته قد تدهورت حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 300%خلال فترة الحرب التجارية ؛

–لم تكن كل البلدان خاسرة من الحرب الأمريكية– الصينية، إذ هناك بلدان أخرى حققت مكاسب من هذه الحرب كالمكسيك، الإتحاد الأوربي، فيتنام، كوريا، كندا والهند، بعض بلدان جنوب شرق آسيا، بينما لم تحظى البلدان الافريقية إلا فوائد ضئيلة و هو ما ينفي الفرضية الثانية ؛

–إذا كانت آثار الحرب يمكن التكهن بها على المدى القصير فإنه من الصعب التنبؤ بها على المديين المتوسط و الطويل خاصة و أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين في تأرجح دائم فتارة يفرضان الرسوم الجمركية والإجراءات الإنتقامية، وتارة أخرى يعودان لطاولة المفاوضات، وما زاد من صعوبة التكهن بنتائج تلك الحرب ما يشهده العالم من جائحة كوفيد –19 وتراشق البلدان بالتهم المتبادلة؛

–إذا أرادت الدول النامية تعظيم مكاسبها من هذه الحرب فعليها الدخول في اتفاقيات متعددة الأطراف فيما بينها لزيادة تنافسيتها و فرض منطقها وشروطها.

قائمة المراجع:

- أبرز المحطات في الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية ، من :https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2019-08-24-1.3633225 (تاريخ الاسترداد 2020).
- اقتصاديو الأمم المتحدة: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي حرب "خاسرة" لكلا البلدين والعالم بأسره، من :https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043221 (تاريخ الاسترداد 21 /01/ 2020).
- الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في 300 كلمة، من:https://www.bbc.com/arabic/world-49472116 (تاريخ الاسترداد 30/ 12/ 2019).
- الحروب التجارية، من يجني ثمارها ومن يكتوي بنارها وماذا يعني ذلك بالنسبة للبلدان النامية؟،من : https://news.un.org/ar/story/2019/02/1026621 (تاريخ الاسترداد 21/ 01/ 2020).

- العين الإخبارية، الصين تقلص الفارق بسباق التجارة مع أمريكا. من: https://al-ain.com/article/china-trade-us-decrease-2019 (تاريخ الاسترداد 10/29/ 2020).
- خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، من https://jeg.org.sa/sites/default/files/library/files : (تاريخ الاسترداد 03/01/ 2020).
- صندوق النقد يحذر من خطر نزاع التجارة الأميركي الصيني على الأسواق الناشئة، من https://www.cnbcarabia.com/news/view/58670 : (تاريخ الاسترداد 01 /01/ 2020).
- طارق الشال ، بالأرقام..سيناريوهات مخيفة لمخاطر تطور الحرب التجارية، من https://arabi21.com/story/1212885 : (تاريخ الاسترداد 05/ 2020).
- عربي 21، هبوط 7بورصات عربية بفعل الحرب التجارية بين أمريكا والصين، من https://arabi21.com/story/1203195/ : (تاريخ الاسترداد 17/ 08/ 2020).
- من الخاسر في الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة، من https://www.bbc.com/arabic/business-48280142 : (تاريخ الاسترداد 30 /12/ 2019).
- محمد المنشاوي، 6 خطوات تشرح الحرب التجارية الأمريكية الصينية وتستشرف مستقبلها، من : https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/10/15 (تاريخ الاسترداد 31/12/ 2019).
- محي الدين حسين، دول الخليج متضررة أم مستفيدة من الحرب التجارية بين واشنطن وبكين، من : https://www.dw.com/ar (تاريخ الاسترداد 05 /01/ 2020).
- Berthou, A.C, Coûts et conséquences d'une guerre commerciale, sur: https://publications.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/ 818460_ rdb72_ fr_v5_0.pdf (Consulté le /20/01/ 2020).
- Bellora, C, & Fontagné, L'arroseur arrosé : guerre commerciale et chaînes de valeur mondiales, sur: http://www.cepii.fr/PDF_PUB/lettre/2019/let398.pdf (Consulté le 21/12/ 2019).
- Guerres commerciales: les gagnants et les perdants, sur: https://unctad.org/ fr/Pages/PressRelease.aspx?OriginalVersionID=500 (Consulté le 30/12/ 2019).
- Koller, F, Et le vainqueur de la guerre est..., sur: https://www.letemps.ch/opinions/ vainqueur- guerre-commerciale (Consulté le 20/01/ 2020).
- Mestiri, R, Guerre commerciale Chine/Etats-unis nouveau contexte du marché mondial du soja, sur: http://www.cms.fss.ulaval.ca/recherche/upload/cei/fichiers/docpol_soja.pdf (Consulté le 19/01/ 2020).
- Siroen, J.-M. , Les guerres commerciales de Trump : haro sur le multilatéralisme. Politique étrangère.
- Wibaux, P, Donald Trump vs. Xi Jinping : vers une nouvelle guerre commerciale?, sur: http://www.bsi- economics.org/images/GUERREcommpw. pdf(Consulté le 11/12/ 2019).